التغيرات التحويلية
التي تطرأ على الجملة الاسمية

■ أ. ابتسام علي محمد الأحول*

■ **المقدمة**

الحمد لله الذي أنزل القرآن هدى للناس، وجعله بلسانٍ عربيٍّ مبين، فكرّم هذا اللسان بالقرآن، وحفظه به من عوادي الزمان، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمَّد - ﷺ - النبيِّ الأمين، الذي أوتي جوامعَ الكَلِم، وكان أفصح من نطق بالعربية وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمَّا بعد،

فإذا نظرنا إلى الجملة الاسمية (مسند إليه + مسند) على أنها أصل توليدي للجمل الاسمية تكون كل الأشكال المتغيرة عن هذا الأصل والتي تظهر فيها الجمل الاسمية في الاستعمال جملاً تحويلية حسب ما يراه تشومسكي ويمكن حصر التحويلات التي تطرأ على الجملة في ثلاثة أنواع:

- **الاختزال الذي يسميه اللغويون العرب الحذف**
- **إعادة الترتيب الذي درسه العرب تحت عنوان التقديم والتأخير**
- **الزيادة**

وفي هذا البحث قمت بدراسة وصفية تحليلية لهذه التغيرات، جعلتها للجملة الاسمية خاصة ضمن سلسلة أبحاث في هذا النوع من الجمل التي هي خصيصة من خصائص اللغة العربية .

* كلية العلوم الشرعية - تاجوراء - جامعة طرابلس

■ **منهج البحث :**

اتبعت المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتاد اتباعه عند دراسة ظواهر اللغة.

■ **تقسيم البحث:**

قسمته إلى تمهيد وثلاثة مباحث :

التمهيد جعلته إجابة عن تساؤل عن المعنى الذي تضيفه هذه التغيرات للجمل.

المبحث الأول جعلته لاختزال الجملة الاسمية.

والمبحث الثاني هو لإعادة الترتيب فيها.

والمبحث الثالث الزيادة في الجمل الاسمية

وختمت البحث بخاتمة أجملت فيها أهم ماورد فيه

■ **تمهيد**

● **ما المعنى الذي تضيفه هذه التحويلات للجملة ؟**

يرى تشومسكى أن الجملة التوليدية تطابق الجملة المتحولة عنها في المعنى، يخالفه في ذلك خليل أحمد عمايرة حيث يرى أن هذه التحويلات ذات أثر في المعنى، كما كانت مؤثرة في المبنى، إذ يقول بعد عرضه لأهم نقاط نظرية تشومسكي: « هذه أهم النقاط التي تمثل عناصر[1] التحويل الرئيسية في نظرية تشومسكي وضعناها بإيجاز غير مخلّ وسنستعمل فيما بعد قسما منها، لكننا نعطيها معنى غير الذي ذهب إليه تشومسكي، و نرى أنّ لها دورا في المعنى، كما أن لها دوراً في المبنى فالجملة لا تعادل مع عناصر التحويل في معناها الجملة بدون هذه العناصر»[2].

ويؤيد رأي عمايرة هنا قول الجرجاني عن الحذف: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ،

1 – تسمية هذه التحويلات بالعناصر تسمية غير مستقيمة في رأيي و الأفضل أن تسمى (أنواعا) أو (وسائلا).
2 – خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة العربية وتراكيبها ص 67.

عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن »[1] فقوله: « أزيد للإفادة » يشير إلى أن هناك معنى جديداً يضيفه الحذف إلى الجملة لا تتضمنه الجملة قبل الحذف، ومثل ذلك قوله في التقديم والتاخير: « هو باب كثير الفوائد»[2] فما المعنى الجديد الذي تضفيهُ هذه التحويلات للجملة ؟

إذا سأل أحدهم: من في الدار ؟ فقال المجيب: « محمد... « بحذف الخبر

فالجملة التوليدية هي: (محمد في الدار) أجري عليها تحويل الحذف فصارت (محمد...) والسامع يفهم المقصود دون شك، فما الفرق بين قول المجيب: (محمد في الدار) وقوله: (محمد...) بالحذف؟

هنا حقق المتكلم اتّصاف كلامه بالإيجاز، ووفّر الجهد العضلي بحذفه الكلام الذي لو حذف لم يخلّ بالمعنى، ولنقُل إنه أثار انتباه السامع وحثه على استعمال العقل لفهم المقصود، إلى غير ذلك من الفوائد التي يحصيها البلاغيون والنحويون لعملية الحذف، أقول هنا: حتى مع كل هذه الفوائد فالمعنى لم يتغير، وما زال هو هو، فالفوائد التي يحققها الحذف تخص المتكلم باكتسابه صفة الفصاحة والمهارة في استخدام اللغة، ولم تضف لمعنى الجملة شيئاً، وكلام تشومسكي وعمايرة عام يشمل كل أنواع التحويل التي تطرأ على الجملة لذا كان الأرجح أن أقف موقفا وسطا بين القولين: قول تشومسكي بعدم وجود فرق في المعنى بين التركيب التوليدي والتركيب التحويلي، وبين قول عمايرة بتغاير المعنى بين التركيبين، فأقول: إن بعض أنواع التحويل تضيف فائدة زائدة للمعنى الموجود في الجملة التوليدية كالزيادة مثلا، وبعضها لا يؤثر في معنى الجملة كالحذف، أما إعادة الترتيب فأحيانا يضيف معنى زائدا للجملة وذلك كما في قول العرب: « تميمي أنا » وهي جملة محولة عن قولهم: (أنا تميمي) قدّم الخبر فيها لبيان الاهتمام والفخر بهذا

1 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 146.
2 - المرجع السابق ص 106.

النسب، أما في مثل قوله تعالى: ﴿فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ ...﴾ النساء 12 فيرى إبراهيم أنيس أن تقديم شبه الجملة هنا لا يغير المعنى، إذ يقول في ذلك: « ولا فرق هنا بين أن يتقدم المسند أو يتأخر، فالتعبيران جائزان مقبولان، غير أن الكاتب قد يؤثر أحدهما في موضع ما، ويؤثر الآخر في موضع ثان، ولا يكاد يختلف المعنى في كلتا الحالين، فالفرق بينهما فرق أسلوب ....ففي قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ﴾ النساء 12كان من الممكن أن يقال: (فالربع لكم) وتؤدي الآية حينئذ نفس المعنى[1] ....»[2] .

وكذلك الأمر في مثل قولنا: (كيف حالك ؟) أو (أين محمد ؟) فتقديم المسند هنا ليس لغرض بلاغي، بل هو قاعدة تركيبية إذ لا يجوز أن يتأخر بحال، فلا يضيف تقدمه معنى بلاغيا للجملة بل هو مجرد اتّباع الاستعمال المتعارف عليه ؛لأنه من الرتب المحفوظة .

ويرى فاضل السامرائي أن الحذف أحيانا يضيف معنى جديدا للجملة، ومثّل لقوله بعدة أمثلة، فقال في قولهم: (هو يمشي مشياً) وقولهم: (هو مشياً): إن العبارة الثانية تفيد استدامة المشي وطوله ، والأولى تقال لكل من يمشي ولو قليلاً [3] وأيضا قولهم: (مررت برجل ذي صوم) و (مررت برجل صوم) .

أقول: إن أمثلته ليست مبنية على حذف، فجملة (مررتبرجل صوم) لا يقال فيها إنها مبنية على حذف المضاف بل يقال: إن (صوم) صفة لرجل، ووُصِف بالمصدر للمبالغة في اتّصافه بهذه الصفة، كما نقول: (هو قاض عدل) أي: عادل، وكذلك مثاله (سرت في شهر رمضان)[4]، و (سرت شهر رمضان) أيضا ليس مبنيا على حذف فشبه الجملة في الأولى جار ومجرور وشبه الجملة في الثانية ظرف ومضاف إليه، أما مثاله الأول (هو مشياً) فأرى أنه تركيب غير صحيح نحويا، فلا أظن أن اللغة استعملته .

■ المبحث الأول: اختزال الجملة الاسمية

1- قوله (نفس المعنى) من الأخطاء الشائعة، والصحيح (المعنى نفسه).
2- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة 320، 321.
3- انظر فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى ص 230.
4- المرجع السابق ص 231.

الاختزال: هو حذف بعض مكونات الجملة مما لايخل بفهم معناها اختصاراً من باب ميل المتكلم إلى توفير الجهد العضلي أو ما يسميه البلاغيون (الاحتراز من العبث).

وهو من وسائل المتكلم لإظهار براعته اللغوية معتمدا على قدرة السامع على فهم المقصود ومدار البحث في الحذف في النص المدروس هو قدرة الباحث على تحري قصد المتكلم أو ما يسميه التحويليون (بالحدس) وهو من الظواهر التي يعطي البحث فيها للدراسة اللغوية متعة الاكتشاف.

وهذه الظاهرة موجودة في كل اللغات يحكمها قانون توفير الجهد العضلي من قبل المتكلم وميله إلى إسقاط كل ما يفهم من الكلام دون ذكره، حماية لعبارته من الترهل، وقد توسعت فيه العربية بشكل لافت للنظر، فقد حذفت كل أنواع الكلام: الحركة والحرف والكلمة بكل أنواعها: الاسم والفعل والحرف، وحذفت الجملة والجمل ذات العدد.

قال ابن جنى: « قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[1].

فأشار بقوله هذا إلى الشروط التي ينبغي أن تتوفر حتى يسقط المحذوف، وهما شرطان: الأول وجود الدليل على المحذوف، وهذا الدليل قسمه ابن هشام الأنصاري إلى قسمين: صناعي وغير صناعي، فالصناعي هو الدليل الذي تحكم به صنعة النحو، قال ابن هشام في تعريفه: « صناعي وهذا يختص بمعرفته النحويون ؛لأنه إنّما عرف من جهة الصناعة «[2]، مثال ذلك قولهم في مثل (محمد في الدار): إن الخبر محذوف بحثا عن متعلق شبه الجملة، والقسم الآخر هو الدليل غير الصناعي وهذا يختص بمعنى الجملة لا تركيبها النحوي، وقد قسمه ابن هشام إلى قسمين أيضا: الأول (الحالي) أي الذي يفهم بدلالة الحال عليه، ويفهم بالعقل دون أن يكون في الجملة لفظ يدل عليه، مثاله في قوله – تعالى–: (وَكَانَ وَرَاءهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) الكهف 79، فالعقل يحكم أن في الآية

1- ابن جني، الخصائص 2\544.
2 – ابن هشام، مغني اللبيب 2\605.

لفظ محذوف، والتقدير: يأخذ كل سفينة صالحة، إذ لو كان يأخذ كل السفن، لما كان من فائدة لخرق السفينة . والآخر(المقالي)، أي أنه لفظ موجود في الجملة يدل على المحذوف قد يكون لفظ المحذوف ذاته كالخبر في قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

أي: نحن بما عندنا راضون، والدليل هو لفظ (راض)، ويمكن أن تعد الحركة دليلاً لفظيا كما في قولهم: (مررت بزيد الأديبُ) برفع كلمة (الأديب) على قطع النعت فالضمة دليل على أن المحذوف مبتدأ، ولو كان القطع بالنصب وكانت الحركة فتحة لدلت على أن المحذوف فعل .

أما الشرط الثاني الذي يدل عليه قول ابن جنى فهو عدم الغموض، و يدل عليه قوله:» وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته « فلو أنك حذفت المبتدأ من جملة مثل: (محمد في الدار) ولا دليل على المحذوف من حال ولا مقال، فقلت: (... في الدار) فقد كلفت المتلقي علم الغيب الذي هو المعني الموجود في عقلك .

وقد عدّ ابن هشام في مغنى اللبيب [1] شروطا أخرى لجواز الحذف منها :

1- ألا يكون المحذوف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه، لأنه كالجزء من الفعل .

2- ألا يكون مؤكدا، لأن التوكيد نوع من الإطناب، والحذف نوع من الإيجار، والإيجاز والإطناب ضدان يجب ألا يجتمعا في قول .

3- ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله .

4- ألا يكون عاملاً ضعيفا كنواصب الفعل المضارع وجوازمه؛ لأن العامل الضعيف لا يعمل محذوفا.

5- ألا يكون عوضا عن شيء .

6- ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه .

1- انظر المرجع السابق 2\ 610-603 .

● **الحالات التي يحذف فيها أحد ركني الجملة الاسمية:**

أ: في المدح والذم

يكون ذلك في حالتين: الحالة الأولى هي ما يسمى بالنعت المقطوع للمدح أو الذم، نحو قولنا: (مررت بزيد المجتهدُ) برفع الصفة فيكون المرفوع خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير: هو المجتهد .

والحالة الثانية في أسلوب المدح والذم المصدّر بنعم وبئس، فالمخصوص فيه يعرب خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هو نحو: (نعم الفتى محمد) أي هو محمد .

ومن حذف المبتدأ للمدح والذم ما يسميه النحويون (القطع والاستئناف) « يبدأون بذكر الرجل، ويقدمون بعض أمره، ثم يدعون الكلام الأول و يستأنفون كلاما آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ «[1] مثال ذلك قول الشاعر:

سأشــكر عمراً ما تراخـــت منيتي أيــادي لم تمنن وإن هي جلّت

فتى غيرُ محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا الرجل زلت[2]

أي: هو فتى، ومثله قول الشاعر في الذم:

سريع إلى ابن العــم يلطم وجه وليس إلى داعي الندى بسريع

حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لمـا في بيتـــه مضيع[3]

أي: هو سريع، وهو حريص، ومن ذلك أيضا كل الأمثال المأثورة عن العرب، والمبدوءة باسم تفضيل، نحو: أكرم من حاتم الطائي، وأحلم من الأحنف بن قيس... إلى غير ذلك من الأمثال، فكل اسم تفضيل منها هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو.

ب: في جواب الاستفهام

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 147

2 - .هو محمد بن سعد الكاتب و ينسب لأبي الأسود الدؤلي.ولعبدالله بن الزبيرو قيل لإبراهيم الصولي انظر شرح ديوان حماسة أبي تمام 69/4 ومعجم الشعراء للمرزباني421 وديوان الصولي 130

3 . البيت للأقيشرالأسدي، انظر: محمد علي دفة ديوان الأقيشر الأسدي ص 92

يطّرد حذف المبتدأ والخبر في جواب الاستفهام، ويكون المحذوف عادة هو المذكور في السؤال، استغناء بذكره في السؤال، وحماية للجملة من الترهل والثقل، مثال ذلك أن يسأل أحدهم: أين محمد ؟ فيجاب: في البيت، فجملة الجواب هنا حذف منها المبتدأ؛ لأنه ورد في السؤال، كذلك الحال إذا سأل سائل: من بالباب ؟ فقال المجيب: محمد، كانت جملة الجواب محذوفا خبرها للسبب ذاته، وقد جاء ذلك في آي القرآن في مواضع عديدة منها قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [1]، أي هي نار حامية، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ﴾ [2] أي هي نار الله الموقدة وأيضا قوله – عز وجل –: (وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)[3]أي الله خلقها بحذف الخبر، وقد حذف؛ لدلالة لفظه المذكور في السؤال عليه، ومنه قول الشاعر:

قال لي: كيف أنت، قلت: عليل، سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلٌ[4]

أي: أنا عليل .

ج : في القسم

قد يحذف أحد ركني الجملة الاسمية إذا كان الركن الآخر نصّاً صريحاً في القسم، ففي قول الشاعر مثلاً– :

لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر[5] .

فجملة القسم (لعمرك) الخبر فيها محذوفتقديره: لعمرك قسمي .

وكذلك قول العرب: (في ذمتي لأفعلن كذا ...) فالمبتدأ في جملة القسم محذوف والتقدير: في ذمتي يمين أو في ذمتي قسم .

ويحذف هذا النوع بسبب كثرة الاستعمال، فيصير لكثرة استعماله بين أهل اللغة

1 – القارعة 10، 11
2 – الهمزة 5، 6
3 – العنكبوت61
4 – . هذا البيت مشهور غير منسوب .
5 – . البيت لحاتم الطائي، وهو في ديوانه برواية أخرى (أماويّ ما يغني الثراء على الفتى) وقد أشار شارح الديوان إلى هذه الرواية . انظر حيى بن مدرك الطائي، ديوان حاتم الطائي ص 210 .

مفهوما دون ذكره، لهذا يحذف تحرزاً من العبث .

د: إذا كان الخبر كوناً مطلقاً يدل على مجرد الوجود

وذلك في حالتين: (الأولى) خبر الاسم الواقع بعد (لولا): فإذا كان خبر المبتدأ الذي بعدها كوناً عاماً فإن العرب اعتادت ألا تذكره ما دام مفهوماً دون ذكره ، قال ابن الشجري في ذلك: « حذفوا الخبر حين فهم المعنى مع كثرة الاستعمال »[1]، مثال ذلك قوله – تعالى –: ﴿وَلَوْلاَ رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾ هود91 .فإن لم يكن كوناً عاماً لم يجز حذفه كما في قولنا: (لولا محمد مجتهد ما نجح)، قال ابن هشام الأنصاري: « ... وقول الأكثرين: إن الخبر بعد (لولا) واجب الحذف، وإنما ذلك إذا كان كونا مطلقا ..... وأما الأكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر نحو: (لولا زيد سالمنا ما سلم)، ونحو قول النبي – ﷺ –: (لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لأسست البيت على قواعد إبراهيم)»[2] . ومن الشواهد التي ذكر فيها الخبر قول المعري :

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

وقال ابن الشجري :» إن خبر المبتدأ بعد (لولا) قد ظهر في قوله – تعالى– :﴿ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[3]، وكذلك: ﴿وَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾[4] .»[5]، وقوله هذا مردود فإذا بحثت في الآيتين عن كلمة يمكنها أن تقع في محل الخبر لم تجد .

والحالة الثانية عندما يكون الخبر هو متعلق شبه جملة وقعت بعد مبتدأ نحو (زيد في الدار) فالخبر هنا في رأي النحويين محذوف تقديره كائن أو موجود .

ويمكن أن يعد كون الخبر دالاً على مجرد التلازم من هذه الحالة كقول العرب: (كل

1 – ابن الشجري، أمالي ابن الشجري 2\510
2 – ابن هشام، مغني اللبيب 2\604
3 – النساء 83
4 – النساء 113
5 – ابن الشجري، أمالي ابن الشجري 2\510

رجل وضيعته)؛ لأن الواو هنا تدل على المعية، والمعية تؤدي معنى التلازم، من ذلك قول العرب: (أنت وشأنك)، قال سيبويه: « ... ولو قلت: (أنت وشأنك) كنت كأنك قلت: أنت وشأنك مقرونان، وكل امرئ وضيعته مقرونان ؛ لأن الواو في معنى (مع) هنا، يعمل فيما بعدها ماعمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ .»[1]، وإن لم تكن الواو نصاً في المعية فلا يحذف الخبر كما في قول الشاعر:

تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى وكل امرئ والموت يلتقيان

فالواو في قوله: (كل امرئ والموت يلتقيان) ليست نصاً في المعية، فلا يحذف الخبر هنا .

ومثل ذلك أيضا إذا وقعت الجملة الاسمية بعد إذا الفجائية نحو قولهم: (خرجت فإذا الأسد) فالمرفوع بعد إذا الفجائية يعرب مبتدأ خبره محذوف ؛ لأنه يدلّ على الوجود العام، ولو دلّ على معنى خاص لم يجز حذفه وهو في هذا مثل خبر المرفوع بعد لولا .

ويحذف المبتدأ لهذا السبب ذاته في عدة مواضع مثل:

1 - **بعد (لاسيما)**

فالاسم المرفوع بعدها أعربه النحويون خبراً لمبتدأ محذوف، مثال ذلك قول الشاعر:

فه بالعقود وبالأيمان لاسيما عقد وفاء به من أعظم القرب والتقدير لاسيما هو عقد[2].

كثيراً ما يحذف الاسم المبهم إذا كان مبتدأ عندما يكون مفهوماً من السياق، وهو كثير في القرآن الكريم وفي الشعر العربي، فمن حذف الضمير قوله – عزّ وجلّ -: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا ...﴾الفرقان 5، **أي**: هي أساطير، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ الذاريات 29 أي: أنا عجوز عقيم .

ومن حذف اسم الإشارة قوله تعالى: ﴿... لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ...﴾

1 - سيبويه، الكتاب، 1\300.
2 - السابق 1\140.

الأحقاف 35 أي: هذا بلاغ وقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ البقرة 233، أي: ذلك لمن أراد أن يتم الرضاعة .

خامساً: في حالة المصدر النائب عن فعل الأمر

هناك تركيبان يندرجان تحت هذه الحالة، التركيب الأول هو حالة كون المصدر مرفوعا نحو قوله - تعالى: (طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ) النور 53وقوله -تعالى-: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ يوسف 18 وقد اختلفت النحاة في المحذوف هنا أهو المبتدأ أم الخبر ؟

فبعضهم قدّر في الآية الأولى: أمركم طاعة معروفة، محتجّين بقول الشاعر:

فقالت على اسم الله أمرك طاعة إن كنت قد كلفت ما لم أعود

وقدّر هؤلاء في الآية الثانية (أمري صبر جميل) والمحذوف عند هؤلاء هو المبتدأ، أما أصحاب المذهب الآخر فيرون أن التقدير هو: (صبر جميل أمثل بى) و (وطاعة معروفة أمثل بكم) وعلى رأي هؤلاء يكون المحذوف هو الخبر وليس المبتدأ .

والتركيب الثاني هو قول العرب: (سقياً لك ورعياً لك) كما في قول الشاعر:

نبئت نعمى على الهجران عاتبة سقياً ورعياً لذاك العاتب الزاري

فالجار والمجرور في مثل هذا التركيب يعربه النحويون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير (سقياً يارب، الدعاء لذاك العاتب) فهو مكون من جملتين: الأولى دعائية والأخرى خبرية، وقد لجأ النحويون لهذا التقدير لأنه لا يجوز أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالمصدر ؛لأن الجملة لا يجوز أن تجمع في وقت واحد بين صيغتين مختلفتين لخطاب اثنين مختلفين[1] .

هـ: في أسلوب الشرط

وذلك في موضعين: أولهما بعد الفاء الرابطة لجواب الشرط نحو قوله تعالى: (مَنْ عَمِلَ

1 - عباس حسن، النحو الوافي 1\516 هـ1

صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاء فَعَلَيْهَا)[1]، أي فعمله لنفسه أو فعمله عليها، فالمحذوف هنا هو المبتدأ، ومثله أيضا قوله تعالى: (فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ)[2]، أي: فعليه فدية، فيكون هذا على حذف الخبر .

والموضع الآخر هو حالة كون المبتدأ متقدماً على جملة شرط والجملة التي بعد جملة الشرط تصلح أن تكون جواباً أو كانت مقترنة بالفاء نحو قولهم: زيد إن يجتهد ينجح، أو زيد إن يجتهد فهو ناجح فجملة (ينجح) وجملة (فهو ناجح) هي جواب الشرط وخبر المبتدأ محذوف تدل عليه جملة الجواب.

ويقسم النحويون الحذف إلى واجب وجائز وممتنع، فالواجب منه لا يجوز فيه ذكر المحذوف ؛لأن ذكره يخلّ بالقواعد النحوية، أقول هنا: إن المعيار في هذا هو دلالة المحذوف، فإذا كان معلوماً لا يحتاج إلى الذكر لمعرفته فالحذف هو من قبيل الواجب، أما إن كان في دلالته شيء من الغموض ما يستدعي إعمال العقل فهو من قبيل الجائز وإن كان غامضا لا يفهم دون ذكره كان الحذف ممتنعا، فمثلا خبر المبتدأ بعد (لولا) الذي عدّه النحويون من قبيل الحذف الواجب لا يحذف إلا إذا كان دالاً على كون عام [3] لا يحتاج فهمه إلى كثير تفكير أما إن دل على غير الكون العام فلا يجوز حذفه ؛ لئلا يسبب حذفه غموضاً يجعل فهم الجملة صعباً، فنقول مثلاً: (لولا السماء صافية ما ذهبنا في نزهة) فإذا حذفنا الخبر وقلنا: (لولا السماء ما ذهبنا في نزهة) لم يكن المعنى مفهوماً على وجهه، ومثل ذلك متعلق شبه الجملة، نقول مثلا: (زيد نائم في الدار)، فإذا حذفنا الخبر صارت (زيد في الدار)، دلت شبه الجملة على مجرد الوجود والاستقرار ولم يفهم معنى الحدث المقصود .

القوانين التي تحكم حذف المسند والمسند إليه

1 - فصلت 46
2 - البقرة196
3 - انظر ابن هشام، مغني اللبيب 2\604 .

1 - قلة المقدّر: يفضّل اللغويون أن يكون المقدر أقل ما يكون، وقد ورد هذا كثيرا في كتب النحويين، فإذا جاء في الكلام الواحد تقديران مالوا للأقل تقديرا .

2- اختلفوا فيما إذا دار تقدير المحذوف بين أن يكون المحذوف هو المبتدأ أو أن يكون هو الخبر أيهما أولى؟، فمنهم من قال: حذف المبتدأ أولى؛ لأن الخبر هو محل الفائدة، ومنهم من قال: إن المبتدأ هو معتمد الكلام ولا يجوز حذفه قال ابن جنى: « والخبر أولى في ذلك [أي في الحذف] من المبتدأ، لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور»[1] .

3 - أمن اللبس، فلا يجوز أن يحذف ما لم يؤمن الالتباس فيه .

فوائد الحذف

1- العرب تستعمل الحذف « للإيجاز والاختصار، والاكتفاء بيسير القول إذا كان المخاطب عالما بمرادها فيه»[2]

2- حماية الكلام من الثقل والترهل بتصفيته مما يفهم دون ذكره .

3- إثارة فكر المخاطب وحثه على التفكر في العبارة، وهذا يزيد العبارة جمالا ويضفي عليها صفة البلاغة والإبداع .

وهناك سبب آخر ورد في كتاب السكاكي[3] هو قصد عدم التصريح، ليكون سبيلاً للإنكار فيما بعد إذا عوتب المتحدث عن كلامه، كأن يرى زيدا فيقول: لحز شحيح، أي زيد لحز شحيح، فإن عاتبه أحد سَهُل عليه أن ينفى قصده .

■ المبحث الثاني :إعادة الترتيب

● الرتبة في اللغة العربية

1 - ابن جني، الخصائص 2\ 545
2 - قدامة ابن جعفر، نقد النثر ص 76 .
3 - انظر السكاكي، مفتاح العلوم ص 266.

قسمها اللغويون إلى رتب محفوظة وأخرى غير محفوظة، فالرتب المحفوظة هي رتب أجزاء الكلام التي تلزم مرتبة معينة لا تتحول عنها بحال، والرتب غير المحفوظة هي رتب أجزاء الكلام التي تمتلك حرية الحركة فتتقدم وتتأخر وفقا لمتطلبات السياق . والناظر إلى أجزاء الكلام العربي من خلال قضية الرتبة يجد أنه يمكن تقسيم الرتب المحفوظة إلى رتب محفوظة نسبيا، ورتب محفوظة مطلقا: فالمحفوظة نسبيا هي رتبة الكلمة التي تحافظ على رتبتها بالنسبة لكلمة أخرى معينة ولا تحافظ على رتبتها بالنسبة لبقية أجزاء الجملة، ويمثل هذا النوع رتبة الاسم الموصول، فحقه التقديم بالنسبة للصلة فقط، أما بقية أجزاء الجملة فرتبة الاسم الموصول بالنسبة إليها كرتبة أي اسم آخر . وأمثلة هذا النوع كثيرة منها رتبة الصفة بالنسبة للموصوف وبالعكس، والبدل بالنسبة لمتبوعه وبالعكس، وأيضا رتبة الفاعل بالنسبة للفعل عند البصريين ومن وافقهم .

أما الرتبة المحفوظة مطلقا فهي رتبة الكلمة التي تحافظ على رتبتها بالنسبة لجميع أجزاء الجملة كافة كتلك التي يقول عنها النحويون إنها تلزم الصدارة ككلمات الاستفهام، وكلمات الشرط و الحروف الناسخة . فكل هذه الكلمات تلزم بداية جملتها فلا يتقدم عليها شيء من أجزاء الجملة .

ويمكن أيضا تقسيم الرتب إلى رتب متقدمة ومتأخرة ومتوسطة، فالمتقدمة تمثلها رتبة الكلمات التي تلزم الصدارة ورتبة الفعل بالنسبة للفاعل والمفعول، وحروف الجر بالنسبة

لمجروراتها، والمتبوعات بالنسبة لتوابعها، أما الرتب المتأخرة فتمثلها رتبة الصلة ورتبة الاسم المجرور ورتب التوابع، والرتب المتوسطة تتمثل في رتبة حروف العطف، إذ يجب أن تتوسط بين المعطوف والمعطوف عليه، وكذلك رتبة كلمات الاستثناء .

● الرتبة والإعراب في الجملة الاسمية

إن الناظر في اللغات البشرية يجد أن الرتبة والإعراب قرينتان متناسبتان تناسبا عكسيا . فكلما اطّرد إعراب اللفظة خفت العناية بحقها في الرتبة التي تستحقها، وكما

أن الناظر في اللغات غير المعربة يجدها تفرض قيدا قاسيا - نسبيا - على الترتيب بين أجزاء الجملة فيها، في حين تجد اللغات المعربة لاتشدد القيود كثيرا على ترتيب أجزاء الجملة فيها؛ لأن علامات الإعراب تميز هذه العناصر حتى وإن تغير ترتيبها[1] . وكذلك يلاحظ تمام حسان أن الرتب المحفوظة تتركز أكثرها بالقرب من المبنيات كالموصولات وحروف الجر وكلمات الاستفهام مثلا، في حين تجد الرتب غير المحفوظة تكثر في المعربات كالمبتدأ والخبر والفعل ومفعوله أو بين الفاعل والمفعول، حيث قال: « والملاحظ أننا لو استعرضنا أقسام الكلم وربطنا بينها وبين قرينة الرتبة فستجد أن الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبني آخر. ومع أني أنفر من التصدي لتعليل الظواهر اللغوية أجدني مدفوعا هنا إلى ملاحظة أن عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في المبنيات جنح بها إلى قرينة الرتبة وجعل الرتبة عوضا لها من العلامات الإعرابية»[2] .

أما في حالة ركني الجملة الاسمية فالأمر مختلف، إذ ليس الإعراب هو القرينة التي يعول عليها عند ترك الترتيب بين ركني الجملة الاسمية؛ لأن نوع الإعراب فيهما واحد هو الرفع، والعلامة الإعرابية التي يستحقها كل منهما تحددها صيغة كل منهما، فإذا كان أحدهما جمع مذكر سالما استحقّ الواو علامة للرفع أو كان مثنى استحقّ الألف ...وهكذا، ولأن علامة الإعراب ليست القرينة التي تميز بين ركني الجملة الاسمية، احتاج مستعمل اللغة عند غياب قرينة الرتبة إلى قرائن أخرى يحدد بها المبتدأ والخبر. من أمثلة هذه القرائن قرينة التعيين التي عدّها تمام حسان من المجالات التي تتعلق بها قرينة المطابقة[3]، لكنها في حالة المبتدأ والخبر لايمكن أن نسميها قرينة المطابقة ؛ لأن المبتدأ والخبر لايشترط فيهما أن يكونا متطابقين من ناحية التعيين بل على العكس، إذ الأصل فيهما أن يكونا متخالفين، فيكون المبتدأ أعرف من الخبر، فإذا تساويا في التعريف علا شأن الرتبة

1 - انظر فندريس، اللغة ص 111
2 - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص 208 .
3 - انظرالمرجع السابق ص 205.

وامتنع مخالفة ترتيب الجملة . أو قد يحتاج مستعمل اللغة للصيغة، فشبه الجملة مثلا إذا تقدمت لايلتبس في أن تكون هي الخبر، وكذلك بعض أسماء الاستفهام كمتى وكيف وأين، فهذه جميعها لا تقع موقع الابتداء ؛لأنها ظروف وهي تلزم الظرفية.

● **مسألة الترتيب بين النحويين والبلاغيين**

الترتيب بين ركني الجملة الاسمية المبتدأ والخبر يقع في منطقة التقاطع بين دراسات النحويين والبلاغيين ؛ إذ يختلف حيز اهتمام كلا الفريقين إزاء مسألة ترتيب الجملة، وتختلف طريقة تناول هذه الظاهرة، فمجال دراسة النحويين لهذه الظاهرة يتسع حتى يشمل الرتب المحفوظة (التقديم الواجب) إلى جانب الرتب غير المحفوظة، والرتب المحفوظة لا تدخل في حيز دراسة البلاغيين التي اتسعت من جانب آخر؛ إذ قسم البلاغيون التقديم إلى قسمين[1] : الأول سموه التقديم لا على نية التأخير وهذا خارج عن نطاق دراسة النحويين ؛لأنه يقوم على تغير الوظائف النحوية للعناصر فلا يعدّه النحويون تقديماً. والنوع الثاني سموه التقديم على نية التأخير وهذا النوع هو منطقة التقاطع مع دراسات النحويين.

أما اختلافهم في طريقة التناول فهو ناتج عن اختلاف أهداف كلٍ منهم، فالنحويون يهدفون إلى بيان معايير الصواب والخطأ، وتحديد ما يجب وما يجوز وما يمتنع من أنماط التراكيب اللغوية، فتناولوا بدراستهم المواطن التي يخالف فيها مستعمل اللغة الترتيب وجوبا وجوازا . أما البلاغيون فهدفهم الأول هو البحث عن مواطن الجمال والقيم البيانية والمعاني المختلفة التي تؤديها التراكيب في الاستعمال، فنتج عن ذلك أنهم درسوا فوائد التقديم والتأخير في الجملة ودواعيه . هذا الاختلاف في الأهداف يعلل اختلاف مجال الدراسة لكل من الفريقين .

● **المواضع التي يخالف فيها ترتيب عناصر الجملة الاسمية .**

بالنظر إلى دراسات النحويين العرب القدامى يتبين أن مخالفة الترتيب في الجملة الاسمية تتجاذبها ثلاثة أحكام:

1 – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 106.

- **الحكم الأول** هو وجوب تغيير ترتيب ركني الجملة الاسمية ويكون في عدة أحوال منها ما يتعلق بالخبر وهو حالة كون الخبر مما يجب له صدارة الجملة كأسماء الاستفهام، من مثل قوله – تعالى -: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ﴾ الإسراء 51 .

قال الرضي في تعليل استحقاق هذه الكلمات للصدارة : « وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر؛ لأن السامع يبني الكلام الذي يصدّر بالمغيّر على أصله، فلو جوّز أن يجيء بعده ما يغير، لم يدرِ السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أم مغير لما يجيء بعده من الكلام فيتشوّش لذلك ذهنه «[1]. ولعله يقصد بقوله: (يغير معنى الكلام) أن هذه الأنواع من استفهام وشرط وتمنٍ تغير معنى الخبر إلى الإنشاء، وهي تنبئ السامع أن مضمون الجملة ليس واقعا، وإنما هو مستفهم عنه أو متمنى أو شرط لحدوث جوابه قبل إعلام السامع بمضمون الجملة ذاته، فقدّم لئلا يترك للسامع المجال ليظن أنه واقع. وقول الرضي: (فلو جوّز أن يجيء بعده ما يغير لم يدرِ السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ماقبله بالتغيير أم مغير لما يجيء بعده من الكلام فيتشوّش لذلك ذهنه) يعلل لزوم هذه المغيرات مكانا واحدا في الجملة ولا يعلل سبب تصدرها، إذ لو تعارف أهل اللغة على استعمال دوال هذه المعاني[2] مؤخرة لم يحدث التشويش الذي أشار إليه .

ومن الحالات التي تكون فيها مخالفة الترتيب واجبة مايتعلق بالمبتدأ وليس بالخبر وهي ثلاث حالات: الأولى: حالة كون المبتدأ يحتوي على ضمير يعود على الخبر فيكتسب الخبر صفة وجوب التقدم من كونه عائدا للضمير، وعائد الضمير رتبته المتقدمة محفوظة بالنسبة للضمير، مثال ذلك قوله – تعالى-: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾محمد 24 .

والثانية: حين يكون المبتدأ محصورا بـ (إلا)، والمحصور بـ(إلا) واجب التأخير، وذلك نحو أن تقول: ماقادم إلا محمد.

والثالثة: إذا كان المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة، نحو قوله – تعالى- :﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾. ق35 .

1 – الرضي الاستراباذي، شرح الكافية 1\257 .
2 – أقصد بهذه المعاني: النفي والاستفهام والشرط، ودوال المعاني هي الألفاظ الدالة عليها.

الحكم الثاني هو منع مخالفة الترتيب الأصلي، وهي حالات وجوب بقاء المبتدأ مقدما على أصله، ويكون هذا في الحالات الآتية:

أولا- إذا كان المبتدأ مما له الصدارة كأسماء الشرط و الاستفهام، نحو قوله - تعالى-: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا﴾ الطلاق 2، وقوله -تعالى-:﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ...﴾العنكبوت 61 . ويمكن أن يضاف إلى هذا النوع حالة اتصال المبتدأ بلام الابتداء ؛ لأن هذه اللام لها صدارة الجملة ، مثال ذلك قوله – تعالى-: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا...﴾ يوسف 8

ثانيا- إذا كان المبتدأ والخبر متساويين في درجة التعيين (التعريف والتنكير)، فالنحويون يرون جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا تساويا في درجة التعيين، فالمتقدم منهما هو المبتدأ والذي يأتي تاليا هو الخبر، مثال ذلك قوله- تعالى-: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ الأنعام 76 . وخالف هذه القاعدة من كلام العرب قول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

يقصد: بنو أبنائنا بنونا ؛ لأنه يريد الإخبار عن انتساب بني أبنائه إليه في الوقت الذي ينتسب أبناء البنات إلى الرجال الأباعد، لكن الوزن لايستقيم إلا بتقديم الخبر، فقدّم لدلالة السياق على المعنى المراد.

ثالثا - إذا كان الخبر محصورا بإلا، نحو قوله – تعالى -:﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾ آل عمران 144 .

رابعا - إذا كان الخبر جملة فعلية، وقد امتنع تقديم الخبر هنا ؛لأن بتقدمه يلتبس المبتدأ بالفاعل .

خامسا - إذا كان الخبر مقترنا بالفاء، نحو قوله – تعالى- : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ البروج 10، ذلك أن فيه معنى جواب الشرط والجواب لايقّدم على الشرط.

كل الحالات السابقة لا يدرسها البلاغيون؛ لأنها تعد من الرتب المحفوظة، وغير هذه المواضع هي التى يشملها الحكم الثالث الذي هو جواز مخالفة الترتيب الأصلي للجملة، وهذه الحالات يجوز فيها تقديم أحد الركنين على الآخر وفقا لمتطلبات السياق الذي ترد فيه، ويصعب إحصاؤها في نقاط محددة، ولكن يمكن عرض أمثلة لها، نحو قول بعض العرب: (تميمي أنا)، وقولهم: (مشنوء من يشنؤك).

ويلاحظ من إحصاء الحالات السابقة أن ركني الجملة الاسمية هما من ذوات الرتب غير المحفوظة، لكنهما يكتسبان رتبة محفوظة في حالات خاصة، لذا أمكن إحصاء الحالات التي يكونان فيها محفوظي الرتبة سواء بتقدم المبتدأ أو بتقدم الخبر ؛ لهذا أقول: إن الأصل في رتبة المبتدأ والخبر أن تكون غير محفوظة . أما ما يذهب إليه بعض الباحثين أن الأصل في الرتبة هو كونها محفوظة وأن تغيرها ناتج عن وجود طارئ في السياق ففيه نظر؛ لأن معنى كون الرتبة غير محفوظة هو قابليتها لفقدان مكانها وفقا لمتطلبات السياق وليس معناه فقدان مكانها في الجملة فعلا، والفرق بين هذا وذاك واضح.

- **القيمة البلاغية لتغيير الترتيب في الجملة الاسمية**

قال الجرجاني عن التقديم والتأخير: « هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية»[1].

وعدّه ابن جني[2] من مظاهر شجاعة العربية لما فيه من إقدام على مخالفة الترتيب المتعارف عليه . واللغويون العرب القدامى يرون أن أي لفظ يقدمه المتكلم على غيره من أجزاء الجملة إنما يقدمها للاهتمام والعناية بها، قال سيبويه: « كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم «[3] . وقد جعل عبد القاهر الجرجاني قصد العناية والاهتمام أصلا لكل فوائد التقديم، قال: « واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا

1 – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 106.
2 – .ابن جني، الخصائص 2\544
3 – سيبويه، الكتاب 1\34.

يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام «[1]، ثم خلص إلى أنه ليس كافيا أن يقال: قدّم للعناية والاهتمام دون بيان منبع هذا الاهتمام، لأن ذلك يقلل من قيمة التقديم والتأخير، قال في ذلك: « وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: أنه قدّم للعناية و لأن ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ؟ وبم كان أهم ؟ ولتخيلهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوّنوا الخطب فيه حتى أنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف ولم تر ظناً أزرى بصاحبه من هذا وشبهه »[2] .

وقد اجتهد البلاغيون بعده في استقراء المعاني الكامنة وراء قصد العناية والاهتمام وأحصوا منها:

- قصد الافتخار كقول العربي: تميمي أنا، فقدّم النسب افتخارا وعناية بتنبيه السامع إليه أولا .
- التخصيص، ومثاله: أن يجاب سائل سأل: أقائم زيد أم قاعد ؟ فيقال: قائم هو بتقديم الخبر تخصيصا له [3].
- التفاؤل والتشاؤم كقولهم: ناجح زيد، ومقتول عمرو .
- وتقدم شبه الجملة لبيان الاختصاص نحو قوله – تعالى –: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ الكافرون 6، فقدم شبه الجملة وهي الخبر على المبتدأ (دينكم، ديني)، وكذلك قوله – عزوجل –: ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾التغابن 1، وقد تقدّم شبه الجملة لبيان أنها خبر وليست نعتا[4]، من ذلك قول الشاعر :

له همـم لا منتـهى لكبـارها وهمته الصغرى أجلّ من الدهر

فلو كانت الجملة (همم له) لظن السامع أن شبه الجملة نعت للهمم .

وقد وقف إبراهيم أنيس موقفا معارضا لما قرره البلاغيون العرب القدامى رافضا الأسباب التي علل بها البلاغيون تقديم كل من المسند و المسند إليه، قال: « لا داعي إذن

1 – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 107.
2 – المرجع السابق ص 108.
3 – السكاكي، مفتاح العلوم ص 321.
4 – المرجع السابق وفي الصفحة نفسها.

أن نسلك مسلك البلاغيين حين عرضوا لأحوال كل منهما[أي المسند والمسند إليه]، فذكروا من أحوال المسند إليه التقدم والتأخر ثم حين عرضوا للمسند جعلوا من أحواله أيضا التقدم والتأخر»[1]، ثم قال: «كذلك لا معنى لأن ننساق مع البلاغيين حين يعزون تقدم المسند إليه إلى أمور تلمسوها من شاهد معين .... ومن الغريب أنهم يجعلون نفس[2] هذه الأسباب أو معظمها داعيا من دواعي تقدم المسند أيضا»[3].

وفي حديثه عن الجملة التي يكون فيها المبتدأ معرفة والخبر شبه جملة قال: « ولافرق هنا بين أن يتقدم المسند أو يتأخر فالتعبيران جائزان مقبولان غير أن الكاتب قد يؤثر أحدهما في موضع ويؤثر الآخر في موضع ثان، ولا يكاد يختلف المعنى في كلتا الحالين، فالفرق بينهما فرق أسلوب لا ذلك الفرق اللغوي الذي نهدف إلى بيانه هنا»[4] .

ويمكن أن يُستخْلَص من أقواله اعتراضان: أولهما اعتراضه على إحصاء البلاغيين حالات تقديم وتأخير لكل من المسند والمسند إليه في حين أن تقدم أحدهما يعني تأخر الآخر، فكان الأَولى أن يختصروا ذلك في حالات التقديم فقط، والاعتراض الآخر كان على تكرار بعض الأسباب التي جعلوها لتقديم أحد الركنين عند إحصاء أسباب تقديم الركن الآخر.

فأما قوله الأول فهو يوافق قول الزمخشري بأن القار في مكانه لا يوصف بتقديم أو تأخير، فالمبتدأ مثلا إذا كان في مستهل الجملة لا يقال عنه مقدّم؛ لأنه قار في مكانه.

ويرد عليه بأن نظرة البلاغيين تختلف عن نظرة النحويين –كما سبقت الإشارة– ففي حين ميّز النحويون بين المسند إليه المقدم والمسند إليه المؤخر فسموا جملة الأول اسمية وركناها هما المبتدأ و الخبر، وسموا جملة الآخر فعلية ركناها هما الفعل والفاعل . ترى البلاغيين لم يسلكوا هذا المسلك بل تعاملوا مع الجملة بنوعيها بطريقة واحدة، فجعلوا لها ركنين هما المسند والمسند إليه، فليس لأحدهما حق في رتبة معينة، فقصدهم بتقديم

1 – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ص 306
2 – قوله (نفس الأسباب) من الأخطاء الشائعة والصحيح أن يقال: (الأسباب نفسها) لأن التوكيد لايتقدم على المؤكد.
3 – المرجع السابق في الصفحة نفسها.
4 –المرجع السابق ص 320

المسند إليه هو كونه مبتدأ وبتأخيره قد يستحق وظيفة نحوية أخرى في بعض الحالات هي وظيفة الفاعل، وهذا واضح من حديث عبد القاهر الجرجاني عن التقديم والتأخير،

وأما ملاحظته حول تشابه الحالات بين تقديم المسند إليه وتقديم المسند فالتشابه واقع في حالة واحدة هي التقديم للتخصيص، فتقديم المسند إليه لغرض التخصيص في مثل قولهم: (أنا سعيت في حاجتك) فقدم الضمير وجعله مبتدأ لبيان أنه هو الذي قام بالفعل واختص به وليس غيره، وأما تقديم الخبر للتخصيص، ففي نحو قوله تعالى ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ...﴾ الأنعام 59

فقدمت شبه الجملة لبيان اختصاصه - جل وعلا- بعلم الغيب . فلا ضير في جعل التخصيص غرضاً لتقديم كل منهما إذ لا تعارض في ذلك .

■ المبحث الثالث: الزيادة في الجمل الاسمية

الزيادة بين النحاة العرب والتوليديين :

الزيادة من وجهة النظر التوليدية هي كل عنصر يدخل على الجملة إضافة إلى عناصر الجملة النواة لتحصيل زيادة في المعنى، ويعبر عنها النحويون العرب بالفضْلات بسكون الضاد أو التتمات، ويسميها البلاغيون القيود[1]، وهي بهذا المعنى تكون أعمّ من مفهوم المصطلح الذي استخدمه النحويون العرب، إذ يعد العنصر زائدا في نظرهم إذا كان دخوله في الجملة كخروجه منها لا يحدث أثراً في المعنى [2]، وليس قولهم بأنه لا يحدث أثراً في المعنى يعني أن هذا العنصر لا فائدة فيه، بل أحصوا فوائد عديدة قسموها إلى قسمين:

- فوائد معنوية تتمثل في تأكيد المعنى وتقويته، قال الرضي: « إنما سميت زائدة ؛لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته «[3]، مثال ذلك دخول الباء الجارة على خبر الجملة المنفية، نحو قولنا: ليس الغد ببعيد،

1- انظر خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها ص 96
2 - انظر ابن يعيش، شرح المفصل 5\64
3 - الرضي، شرح الكافية 4\432

والباء هنا زائدة لتأكيد النفي، ومثلها (من) في قولنا: ما جاء من أحد.

- فوائد لفظية ذكر منها الرضي: « ... تزيين اللفظ، وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها تهيّأ لاستقامة وزن الشعر أو لحُسْن السجع «[1] .

ومن شواهدها في القرآن الكريم قوله – تعالى–: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[2]، وقوله – تعالى –: ﴿أَلَيْسَ اللّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[3] .

أنواع الزيادات التي تدخل على الجملة الاسمية

العناصر التي تزاد على الجملة الاسمية عديدة يمكن تقسيمها حسب أغراض زيادتها للأنواع التالية:

- المخصصات وهذه المجموعة تشمل النعت والبدل والمضاف إليه، وهي ليست خاصة بالجملة الاسمية، مثال ذلك (الطالب المجتهد ناجح) الجملة التوليدية لهذه الجملة هي (الطالب ناجح) وإضافة النعت خصصت المعنى بالطالب المجتهد
- المؤكدات وتشمل الحرفين الناسخين إنّ وأنّ، ولام الابتداء، والتوكيد، وضمائر الفصل التي يسميها الكوفيون العماد، وحروف الجر الزائدة وشبه الزائدة، والأحوال .
- عناصر القصر وهي إنما، وما النافية مع إلا .
- عناصر النفي وتشمل ليس، وما العاملة عمل ليس، ولا بنوعيها النافية للجنس والعاملة عمل ليس ولات.
- مكسبات المعاني الفعلية وهذه يمكن تقسيمها إلى نوعين: الأول مكسبات الزمن كالأفعال الناسخة، والنوع الآخر مكسبات المعاني الإنشائية كحرف التمني ليت، وحرف الترجي لعل، وحرف التشبيه كأن، وحرف الاستفهام الهمزة وهل، إذ أسماء الاستفهام لا تكون غالبا من الزوائد المتممة للجملة الاسمية فهي إما مبتدآت أو أخبار أو قد تكون مضافات إليها.

1 – السابق، 4\433
2 – آل عمران 159
3 – الزمر 36

وقد ميز خليل أحمد عمايرة بين دور أسماء الاستفهام في الجملة الاسمية و دورها في الجملة الفعلية وخلص إلى «أن ما يسمى أسماء الاستفهام إذا تصدرت الجملة التي تضم فعلا، أي إذا دخلت على الجملة التوليدية الفعلية فهي أدوات ليس غير، هدفها تحويل معنى الجملة ولا أثر لها في التركيب في غير المعنى: كيف يحضر علي؟ متى يحضر علي ؟، على غير ما الأمر عليه في الجملة الاسمية التي يكون اسم الاستفهام ركنا أساسيا من أركانها فالجملة بدونه ناقصة وليست جملة «[1]. والسبب في هذا هو أن هذه الأسماء لها صدارة الجملة فلا تكون فاعلا بحال؛ لأن الفاعل متى تقدم صار مبتدأ، أما في الجملة الاسمية فإذا كان اسم الاستفهام مما لايكون مبتدأ (كيف وأين ومتى، أيّان) فهي متعلقة بالخبر ويعربها النحويون أخبارا، لكن الغريب أن يقول الدكتور عمايرة هذا الكلام وهو الذي يرى أن الجملة المحتوية على فعل سواء تقدم أو تأخر جملة فعلية، ويغفل عن جملة مثل (من حضر؟) التي يكون المسند إليه فيها اسم استفهام فهي حسب رأيه جملة فعلية، فقوله السابق يناقض رأيه في الجملة .

واعتبر عمايرة[2] من الإضافات التي تزاد على الجملة أفعال المدح والذم (نعم وبئس وأخواتهما) فيرى في مثل قولهم: (نعم القائد خالد) أن الجملة التوليدية لها هي (خالد قائد) دخلت عليها أداة التعريف ثم فعل المدح، وقد رفض وصف كلمات المدح والذم بأنها أفعال . غير أن المعنى لا يستقيم مع تحليله هذا لأن موطن الفائدة في الجملة هو فعل المدح وليس وصفه بالقيادة .

■ الخاتمة

بعد أن منّ اللّه عليّ بالانتهاء من كتابة هذا البحث رأيت أن أختمه بموجز لأهم النقاط التي وردت فيها :

- عرضت لاختلاف الباحثين في تأثير التغيرات التحويلية في الجملة، وخلصت إلى أن بعض هذه التغيرات له أثر في المعنى، وبعضها لا أثر له، خلافا لمن قال: إنها لاتؤثر

1 - في نحو اللغة وتراكيبها ص 109 .
2 - انظر السابق ص 111.

على معنى الجملة من المحدثين، ومن قال إنها جميعا تؤثر في معنى الجملة .

- يكثر الحذف في الجملة الاسمية في حالات المدح والذم، وجواب الاستفهام، والقسم.
- يهدف المتحدث من حذف بعض أجزاء الجملة إلى الاختصار والإيجاز، وحماية الجملة من الترهل والثقل .
- رتبة المبتدأ والخبر من الرتب غير المحفوظة، والمعول عليه عند فقدانها هو قرينة التعيين وليس العلامة الإعرابية.
- مصطلح الزيادة عند التوليديين أعم منه عند النحويين العرب.
- الزيادات التي تدخل على الجملة الاسمية أنواع، منها المخصصات، ومنها المؤكدات، ومنها عناصر القصر، وعناصر النفي ومكسبات المعاني الفعلية .

■ التوصيات

الجملة الاسمية خصيصة من خصائص العربية وهي أرض خصبة للبحث، ومن النقاط التي يمكن البحث فيها الزيادات الداخلة على الجملة الاسمية بأنواعها من حيث تأثيرها والمعاني التي تضيفها للجملة .

ومن النقاط التي يمكن البحث فيها التراكيب المختزلة وأثرها في المعالجة الإلكترونية للغة العربية.

■ قائمة المراجع

1 - القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

2 - ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت 542 هـ) . الأمالي الشجرية .تحقيق محمود محمد الطناحي. ط 1. مكتبة الخانجي. القاهرة . 1992م .

3 - ابن جني أبو الفتح عثمان، (ت 392 هـ) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار ط 1 عالم الكتب بيروت 2006م .

4 - ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق اميل بديع يعقوب، ط دار الكتب العلمية بيروت 2001م .

5 - الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار إحياء التراث العربي بيروت، د.ت

6 - أنيس إبراهيم، من أسرار العربية . ط 6. مكتبة الأنجلو. القاهرة. 1978م .

7 - الجرجاني أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت 474 هـ). دلائل الإعجاز .تحقيق محمود محمد شاكر.ط 3 . دار المدني . جدّة . 1992م .

8 - حسان تمام. اللغة العربية معناهاومبناها. ط دار الثقافة.الدارالبيضاء، د.ت

9 - حسن عباس . النحو الوافي . ط 12. دار المعارف . القاهرة . 1995م.

10 - الرضي محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 688هـ) شرح كافية ابن الحاجب. تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر . ط 2 . جامعة قار يونس . بنغازي . 1996م .

11 - الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت 538هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. ط دار الفكر. بيروت. 2006 م .

12 - السامرائي فاضل صالح . الجملة العربية والمعنى . ط 2 . دار الفكر . عمان . 2009 م .

13 - السكاكي سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد (ت 626 هـ). مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط 1 دار الكتب العلمية. بيروت. 2000م .

14 - سيبويه أبو بشر عمرو بن قنبر(ت 180 هـ). كتاب سيبويه . تحقيق عبد السلام هارون . ط 3 . مكتبة الخانجي القاهرة . 1996م .

15 - عمايرة خليل أحمد. في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق . ط 1 . عالم المعرفة . جدّة .1984م .

16 - فندريس جوزيف. اللغة . تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص. ط مكتبة الأنجلو المصرية. 1950م .

17 - الكاتب البغدادي أبو الفرج قدامة بن جعفر. نقد النثر. ط دار الكتب العلمية. بيروت. 1980م .